الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة

مداخلة السيدة وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة
في الإجتماع الوزاري الافتراضي للجنة المرأة العربية
لبحث آثار فيروس كورونا على المرأة والفتاة
المبرمج يوم 17 جوان 2020

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة السفيرة الدكتورة هيفاء أبو غزالة، الأمين العام المساعد ورئيس قطاع الشؤون الاجتماعية لجامعة الدول العربية؛

سعادة الدكتورة هلا التويجري، الأمين العام لمجلس شؤون الأسرة بالمملكة العربية السعودية ورئيسة الدورة الحالية للجنة المرأة العربية؛

أصحاب المعالي الوزيرات والوزراء ورؤساء الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة في الدول الأعضاء وممثليهم؛

السيدات والسادة ممثلي المنظمات الأممية.

تسعدني مشاركتكم أشغال هذا الإجتماع الذي سيتمحور حول موضوع الساعة والبالغ الأهمية حول آثار فيروس كورونا (كوفيد-19) على المرأة والفتاة، إذ يعد فرصة لتقييم الأوضاع في منطقتنا العربية جراء تفشي هذه الجائحة، وسنتمكن من تبادل الآراء والممارسات الفضلى حول التدابير المتخذة للحد من الآثار السلبية الاجتماعية والاقتصادية على المرأة وعلى المجتمع لمرحلة ما بعد الكورونا.

لاشك أن الجزائر وعلى غرار دول العالم قد تضررت من هذه الجائحة، التي أثرت على أسلوب حياة المواطنين وعلى أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية وحالتهم النفسية.

وقد حرصت الجزائر، في ظل هذه الجائحة، على اتخاذ جملة من التدابير الوقائية لفائدة المواطنين من الجنسين ومن كل الفئات العمرية. فمنذ بداية هذه الأزمة الصحية العالمية، اتخذ السيد رئيس الجمهورية قرارات سيادية تتضمن إجراءات احترازية للتصدي لهذا الوباء، والحد من تفشيه والوقاية منه، أهمها التقليص من عدد العمال بالإدارات والمؤسسات العمومية والخاصة، ووضع النساء الحوامل والمربيات لأطفال صغار وكذا ذوي الأمراض المزمنة في إجازة استثنائية مدفوعة الأجر، فكانت سانحة للتواصل والحوار بين مختلف مكونات الأسرة.

وبالنظر لتحسن الوضع الصحي، تم مؤخرا رفع العديد من التدابير المتخذة بما فيها الإجازات المقررة لبعض فئات العاملين، باستثناء النساء الحوامل والمتكفلات بتربية الأطفال الصغار اللواتي تم تمديد عطلهن الاستثنائية المدفوعة الأجر.

ومن الجانب الصحي التحسيسي، وضعت الحكومة مخططا توعويا وقائيا لمكافحة هذه الجائحة، تمثل في تشكيل فرق إصغاء على مستوى وزارة الصحة.

فضلا عن الروابط الإعلامية والتوعوية في كل المواقع الإلكترونية الخاصة بالمؤسسات والإدارات العمومية والخاصة. كما نُظمت حملات تحسيسية بمشاركة المجتمع المدني استهدفت الأماكن الحيوية.

السيدات والسادة الأفاضل؛

أما في الجانب التعليمي، وضعت خطة بديلة للتنقل إلى المؤسسات التربوية تعتمد على حصص تعليمية لكل الأطوار لفائدة التلاميذ بما فيهم ذوي الإحتياجات الخاصة، لاسيما لفائدة أقسام الامتحانات.

ومن الناحية الاجتماعية، أكد السيد رئيس الجمهورية على ديمومة الطابع الاجتماعي للدولة كمبدأ لا رجعة فيه، وعلى تواصل التكفل بالفئات الهشة، حيث تجندت كل المؤسسات المتخصصة المتكفلة بالأشخاص المسنين والطفولة المسعفة والنساء في وضع إجتماعي صعب والأشخاص بدون مأوى واستمرت في نشاطها من خلال وضع برنامج عمل لديمومة الخدمة. وتجند الأطباء والمستخدمين شبه الطبيين التابعين للقطاع في عمليات الوقاية والرعاية الصحية للمقيمين بهذه المؤسسات.

ومساعدة للأسر المعوزة والأشخاص المتضررين من هذه الجائحة، تقرر منح دعم مالي لاسيما في إطار العملية التضامنية الخاصة بشهر رمضان، بالإضافة إلى القوافل التضامنية المحملة بالمواد الغذائية الموجهة إلى العائلات المعوزة القاطنة بالمناطق النائية وإلى مناطق البدو الرحل والعائلات المعوزة المتكفلة بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، مع ضمان مرافقة وتكفل نفسي من طرف الفرق المتعددة الاختصاصات بمشاركة الخلايا الجوارية للتضامن بالتعاون والتنسيق مع بعض القطاعات الوزارية وفعاليات المجتمع المدني.

وفي هذا الإطار، استفادت العائلات المعوزة عبر كامل التراب الوطني من مساعدات عينية متنوعة.

ومن جهته، ساهم المجلس الوطني للأسرة والمرأة، بصفته هيئة استشارية لدى قطاعنا الوزاري في رصد واقع الأسرة والمرأة خلال فترة إنتشار جائحة كورونا والحجر الصحي المنزلي. وقد تبلورت الإقتراحات المرفوعة إلينا في ثلاثة محاور أساسية وهي:

1. تكثيف الجانب التحسيسي التوعوي للوقاية من هذه الجائحة بالنسبة للمرأة خاصة والأسرة عامة.
2. مرافقة أفراد الأسر لتجاوز الوضع الإستثنائي الناجم عن البقاء في البيت سواء لأصحاب المهن الخاصة أو النساء في الوضعيات الخاصة أو الأطفال والمراهقين؛
3. تعزيز الآليات المخصصة لدعم الأسرة والنساء ربات الأسر، على وجه الخصوص.

من جهتنا، أخذنا بعين الإعتبار مقترحات المجلس من خلال برمجة العديد من الحصص التلفزيونية والإذاعية على المستوى الوطني والمحلي، وإطلاق خدمات إلكترونية موجهة على التوالي للأشخاص المسنين وللأشخاص بدون مأوى وكذا النساء، لاسيما ربات الأسر لمرافقتهن في تجاوز الآثار السلبية لجائحة كورونا.

ومن الناحية الثقافية، تكييف الفعل الثقافي مع الظروف الراهنة، وتحويل كل الفعاليات والنشاطات الثقافية عبر الوطن إلى الفضاء الافتراضي، حيث شارك الأطفال لاسيما الفتيات منهم في مسابقة **"القارئ الصغير"** المنظمة بالتنسيق مع القطاعات المعنية، تحفيزا لهم على المطالعة وتنمية قدراتهم اللغوية والتحريرية، إلى جانب **"مسابقة أخي اليتيم"** المنظمة في إطار الشراكة مع جامعة الدول العربية وفي نفس سياق الشراكة العربية، على إعداد فيديوهات توعوية تحت عنوان **"أحكي قصتك مع كوفيد-19"** بهدف نشرالوعي بين باقي الأطفال حول أهمية الوقاية من هذا الفيروس.

كما طور قطاع التضامن الوطني منصة رقمية تقوم بتتبع مختلف أنشطة الخلايا الجوارية للتضامن في إطار عمليات التحسيس وتوزيع الإعانات بشتى أنواعها لا سيما الموجهة منها للنساء والفتيات، وتسجيل طالبي القروض الجدد عبر بوابة إلكترونية مخصصة لهم قصد إنشاء نشاطات مدرة للمداخيل/ ومؤخرا تم إطلاق خدمة إلكترونية تحت عنوان استشارات أسرية للرد على انشغالات الأسرة عامة والمرأة خاصة أثناء وبعد الحجر الصحي بما يسمح بالتكفل النفسي والاجتماعي لهذه الفئة أثناء وبعد الكورونا.

السيدات والسادة الأفاضل،

لقد عرفت الجزائر هبة تضامنية واسعة، أظهرت تلاحم أفراد المجتمع لتجاوز هذه الأوقات الصعبة، وذلك من خلال التبرعات الفردية والجماعية للمواطنين بمبالغ مالية في الحسابات المنشأة خصيصا لهذه الأزمة الصحية.

ولا ننسى تميز فعاليات المجتمع المدني ذات الطابع الاجتماعي والإنساني، من خلال ما يزيد عن **426** جمعية عبر كامل التراب الوطني، بمساهمتها الفعالة بشتى الطرق المبدعة، في تعقيم الشوارع والفضاءات العامة وصناعة وتوزيع الكمامات والقفازات والمعقمات الكحولية، ومشاركتها في عمليات التكافل عبر تحضير وتوزيع الطرود الغذائية على العائلات المحتاجة، وتقديم الدعم البسيكولوجي للمتضررين وللأطباء والممرضين أيضا الواقفين في مواجهة الجائحة، ومن خلال القوافل التضامنية المنظمة بالتنسيق مع مختلف القطاعات والسلطات المحلية والمحسنين.

وقد منح السيد رئيس الجمهورية وسام **"عشير"** بعد الوفاة من مصف الاستحقاق الوطني، لثلاث ضحايا لجائحة كورونا من السلك الطبي وهم الأستاذ سي أحمد مهدي والدكتورة بوديسة وفاء وسائق سيارة الإسعاف السيد طالحي جمال، بالإضافة إلى الراحلة السيدة عائشة باركي رئيسة جمعية "اقرأ" ظير مجهوداتها في إطار محو الأمية.

لقد ساهمت مجمل هذه التدابير المتخذة من طرف الدولة في التخفيف من حدة الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية على المواطنين والمواطنات.

في الختام، يطيب لي أن أعرب عن فائق شكري وإحترامي للدكتورة هلا التويجري، الأمين العام لشؤون الأسرة بالمملكة العربية السعودية، ورئيسة الدورة الحالية للجنة المرأة العربية على رئاسة ذات الإجتماع وللسيدة سعادة السفيرة هيفاء أبو غزالة، الأمين العام المساعد- رئيس قطاع الشؤون الإجتماعية لدى جامعة الدول العربية وكذا لكل القائمين على تنظيم هذا الإجتماع، على حرصهم على ترقية المرأة والفتاة في المنطقة العربية، وأحيي جهود كل الدول العربية العاملة على توفير الظروف المناسبة لسلامة مواطنيها، وأتمنى أن يبقى التنسيق متواصلا بين دولنا العربية لتقديم الأفضل وتبادل الممارسات الحسنة وتجاوز هذه الأزمة الصحية التي ألمت بالبشرية جمعاء.

أشكركم على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.